

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1996/20/Add.3
29 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الرابعة

١٨ نيسان/أبريل - ٢ آيار/مايو ١٩٩٦

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول

الجزيرة الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

إضافة

تنمية السياحة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٤	١ - ٢ مقدمة
	أولا - نظرة عامة على التقدم المحرز ومسائل السياسة العامة الرئيسية والخبرة المكتسبة والمشاكل التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال السياحة
٤	٣ - ٣٧ ألف - الأثر الاقتصادي
٤	٣ - ٢٦ ١ - نظرة عامة على الأداء
٨	١٥ - ١٨ ٢ - المنظورات الإقليمية
١٠	١٩ - ٢٤ ٣ - الاتجاهات البازغة
١١	٢٥ - ٢٦ ٤ - مخاطر الاعتماد الزائد على السياحة
١٢	٢٧ - ٣٠ باء - الآثار الاجتماعية والثقافية
١٣	٣١ - ٣٧ جيم - الآثار البيئية
١٣	٣٢ ١ - الموارد من الأرض والتنوع البيولوجي الأرضي
١٣	٣٣ - ٣٤ ٢ - إدارة النفايات
١٤	٣٥ ٣ - تدهور المناطق الساحلية
١٥	٣٦ ٤ - موارد المياه العذبة
١٥	٣٧ ٥ - تغير المناخ وارتفاع منسوب البحر
	ثانيا - المسائل المتصلة بالسياسات والمالية وبناء القدرات والتكنولوجيا والهيكل الأساسية
١٥	٣٨ + ٥٧ ألف - على الصعيد الوطني
١٦	٣٩ ١ - إطار سياسات التنمية
١٦	٤٠ ٢ - الإطار التشريعي
١٦	٤١ - ٤٤ ٣ - الاستثمار
١٧	٤٥ ٤ - القدرات البشرية والمؤسسية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٨	٤٨ - ٤٦	٥ - الهياكل الأساسية
١٩	٤٩	٦ - التكنولوجيا
١٩	٥٧ - ٥٠	باء - على الصعيد الإقليمي
٢١	٦٤ - ٥٨	ثالثا - خبرات البلدان
		رابعا - خبرات المجموعات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية: دورها واشتراكها في تعزيز تنمية السياحة المستدامة ومواصلتها في الدول الجزرية الصغيرة النامية
٢٣	٦٩ - ٦٥	ألف - القطاع الخاص
٢٣	٦٧ - ٦٥	باء - مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية
٢٤	٦٩ - ٦٨	خامسا - الأنشطة والخبرات في التعاون الدولي في مجال تنمية السياحة المستدامة
٢٥	٧٢ - ٧٠	ألف - أجهزة منظومة الأمم المتحدة
٢٥	٧١ - ٧٠	باء - الهيئات الحكومية الدولية الأخرى
٢٦	٧٢	سادسا - النتائج الرئيسية
٢٧	٧٥ - ٧٣	

مقدمة

١ - يسلم برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في الفصل الثامن بأن السياحة أسهمت إسهاما كبيرا في تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإن كان يشير إلى أنها يمكن "في حالة عدم التخطيط لها تخطيطا مناسباً وتنظيمها تنظيمياً مناسباً، أن تهبط هبوطاً ملموساً بمستوى البيئة التي تعتمد عليها أشد الاعتماد"^(١). وفي هذا الصدد، يؤيد برنامج العمل تشجيع اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لضمان بقاء القطاع وتطوره تطوراً يتلاءم والتراث الثقافي والطبيعي للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢ - وقد أعد هذا التقرير بالاستعانة بمساهمات من عدة وكالات ومنظمات تهتم بالسياحة المستدامة أو منخرطة فيها، وبما يتصل بالموضوع من التقارير التحليلية والبيانات الإحصائية التي نشرتها مختلف المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ويقدم الجزء الأول من التقرير تحليلاً لأهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتنمية السياحة على الدول الجزرية الصغيرة، مشغوعاً بمناقشة للاتجاهات البازغة والمخاطر الرئيسية التي ينطوي عليها الإفراط في الاعتماد على هذا القطاع. ويلقي باقي التقرير الضوء على خبرات البلدان ودور الجماعات الرئيسية، ومنها القطاع الخاص، وبعض مسائل السياسة العامة الرئيسية في مجال تنمية السياحة المستدامة، والخبرات والأنشطة في مجال تعزيز مقاصد وأهداف تنمية السياحة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويرد في ختام التقرير موجز مقتضب للنتائج الرئيسية. وترد التوصيات المتعلقة بالمسار المقبل لتنمية السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في تقرير الأمين العام (E/CN.17/1996/20).

أولاً - نظرة عامة على التقدم المحرز ومسائل السياسة العامة

الرئيسية والخبرة المكتسبة والمشاكل التي تواجهها الدول

الجزرية الصغيرة النامية في مجال السياحة

ألف - الأثر الاقتصادي

١ - نظرة عامة على الأداء

٣ - كثيراً ما تعتبر السياحة قطاعاً يبشر بالنمو في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وهي توفر واحدة من الفرص القليلة للتنوع الاقتصادي في الجزر البالغة الصغر. وللسياحة روابط عديدة مع سائر القطاعات الاقتصادية، ويمكنها إذا أدمجت في الخطط الإنشائية الوطنية، مع اعتمادات ملائمة للروابط بين القطاعات، أن تسهم في نمو جميع الأنشطة المتعلقة بالسياحة في جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية - الزراعة، بما في ذلك صيد الأسماك، والصناعة والخدمات، بما في ذلك النقل. وفي الوقت الراهن تختلف الأنشطة السياحية في الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث نطاقها اختلافاً واسعاً

فيما بين المناطق الجغرافية وكذلك فيما بين البلدان داخل المناطق. كذلك فإن المنافع الاقتصادية التي تجلبها السياحة متباينة. ففي بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، أصبحت السياحة المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، في حين أنها ما زالت متخلّفة في بعضها الآخر.

٤ - ومن المعروف تماماً أن نطاق التنوع والنمو الاقتصادي محدود في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأهم القيود فيها صغر مساحة أرضها وقلة عدد سكانها. والدول الكبيرة نسبياً من بينها لديها إمكانيات من الموارد البشرية تستطيع بها أن تدعم بقاء عدد من القطاعات الاقتصادية، فتستفيد بذلك من الروابط التي بين هذه القطاعات وقطاع السياحة. ولكن الدول الصغرى لا تملك هذه الإمكانيات، ولذلك يتعين عليها أن تعتمد بشكل أكبر على الواردات لسد الاحتياجات المادية لقطاع السياحة. فإذا تساوت الأمور الأخرى فإن صافي المكاسب، أي القيمة المضافة المحلية لكل زائر، التي تجنيها الجزر الصغيرة من السياحة ستكون أقل نسبياً.

٥ - والأهداف الأساسية لتشجيع السياحة باعتبارها قطاعاً للنمو هي تعجيل نمو الدخل القومي وزيادة فرص العمل المريح وحصيلة النقد الأجنبي وموارد الحكومات من الضريبة. وقد أدى نقص البيانات إلى عرقلة إجراء تقييم شامل الآن لإسهام السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بهذه البارامترات^(٣). ويؤخذ من عينة لـ ٢٩ من هذه الدول توجد بيانات عنها أن إجمالي الحصيلة المباشرة من السياحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كان يتراوح بين نسبة ضئيلة هي ١ في المائة و ٨٨ في المائة في المتوسط في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣ (انظر المرفق، الجدول ١)^(٣). وفي هذه العينة من البلدان، أصبحت السياحة والأنشطة المتصلة بها عماد الاقتصاد في أوروبا وأنتيغوا وبربودا وبربادوس وجزر البهاما وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسيشيل، أو بصفة غالبية في الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة البحر الكاريبي. فإذا وضعنا الاستثناءات الكبيرة جانبا، فسنجد أن السياحة تقدم أقل إسهام في الدخل القومي في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا ومنطقة المحيط الهادئ.

٦ - وقد حققت أغلبية الدول الجزرية الصغيرة النامية، باستثناء القليل منها، معدلاً سريعاً، وإن يكن متنوعاً، في نمو إجمالي حصيلة السياحة بالقيمة الاسمية في الأعوام الأخيرة. ففي الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣، كان نمو إجمالي إيرادات السياحة في ٢٤ من ٣٤ دولة منها توجد بيانات عنها يتراوح بين ٢ في المائة و ٦١ في المائة سنوياً في المتوسط (انظر المرفق، الجدول ١)^(٣). وفي معظم هذه الدول، زاد على ١٠ في المائة، وفي ٩ منها بلغ ١٥ في المائة أو أكثر. وبوجه عام، ولكن بشكل غير شامل، يعكس معدل النمو السريع مستويات أولية منخفضة لإيرادات السياحة. وحتى فيما بين البلدان التي لديها مستويات أولية منخفضة، لم يكن أداء العديد منها مناسباً.

٧ - ونظراً إلى القيود التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في تشجيع صادرات السلع في اقتصاد دولي تتزايد فيه المنافسة ويتغير بسرعة، فإن هذه الدول بوجه عام تولي اهتماماً متزايداً

للسياحة كمصدر لزيادة حصيلتها من النقد الأجنبي. وتوضح البيانات المتاحة أنه في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢ وفي عينة تضم ٢٦ من هذه الدول، كانت النسبة المئوية للزيادة في نسبة حصيلة النقد الأجنبي من السياحة إلى إجمالي حصيلة الصادرات تتراوح بين ٢ في المائة و ٤٥٢ في المائة (انظر المرفق، الجدول ٣)^(٢). وفي ١٠ من هذه الدول، زادت النسبة على ٥٠ في المائة. وفي عام ١٩٩٢، كان إسهام السياحة في إجمالي حصيلة الصادرات في ٢٢ بلدا يتراوح بين نسبة ضئيلة تبلغ ٢ في المائة و ٨٢ في المائة؛ وزاد هذا الإسهام في ١٣ بلدا منها على ٢٥ في المائة (انظر المرفق، الجدول ٣)^(٣).

٨ - وفي عام ١٩٩٢، أوضحت البيانات المتعلقة بمتوسط الإنفاق اليومي للزائر في ١٠ بلدان أن هذا الإنفاق يتراوح بين ٤١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة و ٣٠٤ دولارات. وفي عام ١٩٨٩، تراوح متوسط الإنفاق للزائر في ٢٢ من الدول الجزرية الصغيرة النامية بين ٢٧ دولارا و ٢٢٦ دولارا (انظر المرفق، الجدول ٣)^(٤). وتنوع الأداء حتى في هذه العينات القليلة له مغزاه. فهو يبين أن البلدان التي تريد تشجيع السياحة باعتبارها قطاعا للنمو تحتاج، إلى جانب الاستثمارات الكافية في الهياكل الأساسية للسياحة، إلى بذل جهود أكبر لزيادة تنوع وتنوعية ما تبيعه للزوار من سلع وخدمات.

٩ - والبلدان التي لديها عمالة كاملة نسبيا يكون اهتمامها بإمكانيات العمالة المتأنية من التوسع في السياحة أقل من اهتمام البلدان التي لديها بطالة واسعة النطاق. ومزايا السياحة من حيث العمالة ذات شقين: فأولا، الصناعة كثيفة العمالة، وثانيا، أغلب القوة العاملة غير ماهرة نسبيا. ولذلك فإن الاستثمار في السياحة يجلب زيادة أكبر وأسرع في العمالة من الاستثمار المماثل في أنشطة أخرى. والسياحة تخلق العمالة مباشرة في صناعة السياحة وكذلك في الصناعات التي تزود صناعة السياحة بالسلع والخدمات. والبيانات المتاحة عن العمالة المباشرة في صناعة السياحة ضئيلة إلى حد بالغ. على أنه يمكن أن يستنتج أن أثر السياحة على العمالة كبير في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تقدم فيها السياحة إسهاما كبيرا في الدخل القومي. ففي ١٥ من البلدان السياحية في منطقة البحر الكاريبي، أدى وجود ٢١٩ ٧٧ غرفة بالفنادق إلى توافر ٨٨ ٦٩٧ وظيفة، بواقع ١,١٥ من الوظائف مقابل كل غرفة^(٥). ومع التراجع في القطاع الزراعي مؤخرا، وخصوصا السكر والموز، ارتفع النصيب النسبي للسياحة في العمالة. ففي جنوب المحيط الهادئ، أوجدت السياحة ٥٠٠ ٢٧ وظيفة مباشرة في عام ١٩٩١ في البلدان الـ ١٠ الأعضاء في مجلس جنوب المحيط الهادئ للسياحة، التي يبلغ عدد سكانها زهاء ٥ ملايين نسمة. وحظيت فيجي بـ ٢٤٠ ١٠ من هذه الوظائف^(٥).

١٠ - وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط، سجلت العمالة بوجه عام في قبرص اتجاها تصاعديا في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢، وكان أسرع نمو في السياحة وما يتصل بها من خدمات. وتضاعفت العمالة في هذه الوظائف من ٢٢ ٠٠٠ وظيفة في عام ١٩٨٠ إلى ٦٤ ٠٠٠ في عام ١٩٩٢. وزادت الفنادق والمطاعم وتجارة التجزئة من نصيبها في العمالة من ١٧,٩ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٢٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٢^(٦). وفي عام ١٩٩٢، قدر الإسهام الكامل للسياحة في العمالة بمالطة، على وجه التقريب، بحوالي ١٧ في المائة من القوة العاملة. وفي المنطقة الأفريقية، تشير البيانات المتاحة عن موريشيوس وسيشيل

إلى أنه في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤، ارتفع نصيب العمالة المباشرة في السياحة في إجمالي العمالة من ٣.٤ في المائة إلى ٤.٨ في المائة في موريشيوس، وظل ثابتا عند حوالي ١٨ في المائة في سيشيل^(٧).

١١ - ومع أن هدف العمالة ما زال مهما لدى العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن مستوى الأجور في صناعة السياحة مهم هو الآخر. وتبين المعلومات المتاحة أن معظم الوظائف التي أنشئت في السياحة ذات أجور قليلة. وهذا متوقع في بلدان بها معدلات بطالة عالية، وخصوصا بين العمالة غير الماهرة. وقد نجم إنشاء وظائف قليلة الأجر بقطاع السياحة في البلدان التي بها معدلات بطالة عالية نسبيا عن عامل الانجذاب القوي من الوظائف الأكثر مشقة في القطاع الأولي إلى ما في قطاع السياحة من وظائف أقل نسبيا في متطلباتها البدنية. وهذه العملية تضغط على المنتجين في القطاع الأولي من أجل التحديث وزيادة كثافة رأس المال للمساعدة في رفع مستويات الأجور الحقيقية، وإلا فنقد هذا القطاع قوته العاملة وانكمش. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تهميش أنشطة إنتاجية مهمة كالزراعة وصيد الأسماك وأن يوهن الروابط بين القطاعات الأخرى والسياحة، مما يقلل من الفوائد المجتناة من صناعة السياحة.

١٢ - ويحتمل أن تؤدي السياحة دورا أهم في نمو الدول الجزرية الصغيرة النامية وتنميتها إذا اتخذت تدابير مناسبة لدعم القطاعات الأخرى، وخصوصا الزراعة وصيد الأسماك، حتى تستطيع بطريقة أكثر تلبية طلب السياح على السلع الاستهلاكية من مصادر محلية. وبمقدور الدول الجزرية الصغيرة النامية، فيما عدا الدول البالغة الصغر منها، إذا اعتنت بالتخطيط ووفرت تسهيلات ملائمة مثل القروض اللازمة للمبينة والتحديث والتنوع عند الاقتضاء، أن تدعم أنشطة الزراعة وصيد الأسماك القابلة للبقاء، وكذلك الصناعة الخفيفة بالإضافة إلى السياحة. ولما كان التنافس بين القطاعات يؤدي إلى رفع مستويات الأجور والدخول ويقلل من تزويد قطاع السياحة بالعمالة، فإن التركيز يمكن أن يتحول إلى سياحة الميسورين مع الاعتماد على معدل نمو أبطأ ولكن مع وجود زوار ينفقون أكثر.

١٣ - وعند تقييم الإسهام المباشر للسياحة في الدخل القومي، تكون المستويات الإجمالية للدخول أو الحصيلة الإجمالية للنقد الأجنبي أقل بكثير من صافي الحصيلة بعد إجراء الاستقطاعات فيما يتعلق بجميع النفقات الضرورية لصناعة السياحة من النقد الأجنبي. والتسرب الأولي لحصيلة النقد الأجنبي من النفقات المباشرة للسياح يأتي من (أ) الواردات من مواد ومعدات البناء، (ب) الواردات من السلع الاستهلاكية، وخصوصا المأكولات والمشروبات، (ج) ترحيل المكاسب التي يحصل عليها المستثمرون الأجانب، (د) نفقات الترويج عبر البحار، (هـ) استهلاك الديون الخارجية التي نشأت من بناء الفنادق والمنتجعات. ويختلف أثر هذا التسرب اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر بحسب قدرة البلدان على إنتاج السلع والخدمات اللازمة لسد احتياجات صناعة السياحة. ويتبين من التقديرات المتاحة عن ١٧ بلدا أو إقليما الواردة أدناه أن أكبر قدر من التسرب يحدث في الاقتصادات الجزرية الصغيرة.

تسرب النقد الأجنبي من إجمالي الإيرادات الآتية من السياح
(نسبة مئوية)

٢٢	كينيا	١٢	٤٠	جامايكا	٧	٥٦	١ - فيجي
٢٠	جمهورية كوريا	١٤	٢٦	جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	٨	٥٠	٢ - جزر كوك
١٢	نيوزيلندا	١٥	٢٠	سيشيل	٩	٤٥	٣ - سانت لوسيا
١١	يوغوسلافيا	١٦	٢٧	سري لانكا	١٠	٤٣	٤ - موريشيوس
١١	الفلبين	١٧	٢٥	أنتيغوا وبربودا	١١	٤١	٥ - أروبا
			٢٥	قبرص	١٢	٤١	٦ - هونغ كونغ

المصدر: Travel and Tourism Analyst, No. 3 (London, Economist Intelligence Unit, 1992).

١٤ - ولا يقدم الدخل المباشر من السياحة سوى صورة جزئية لإسهام السياحة في الدخل القومي. والصورة الكاملة تتطلب تقدير مضاعفات دخل السياحة في كل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولما كانت نفقات السياح تزيد من توليد دخول إضافية في الاقتصاد، فإن الدخول والعمالة المرتبطة بها المتولدة بهذه الطريقة يمكن أن تكون كبيرة. وإلى جانب نزعة السكان المحليين إلى الادخار، فإن حجم مضاعف دخل السياحة في دولة معينة من الدول الجزرية الصغيرة النامية يتوقف على مدى تسرب نفقات السياح عبر البحار. وكلما قل تسرب نفقات السياح المباشرة، زاد مضاعف دخل السياحة. ونظرا إلى التعقيدات المرتبطة بالبيانات الضرورية، فإن تقدير مضاعفات دخل السياحة لا يدخل في نطاق هذا التقرير.

٢ - المنظورات الإقليمية

١٥ - على الصعيد الإقليمي تعتبر تنمية صناعة السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقتي البحر الأبيض المتوسط والبحر الكاريبي أكثر تقدما مما هي في الدول الواقعة في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا. وقد شهدت اثنتان من هذه الدول واقعتان في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهما قبرص ومالطة، ازدهارا مفاجئا للسياحة في الماضي، انعكس في ارتفاع نصيب السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وحصيلة النقد الأجنبي في هاتين الدولتين. ومع ذلك فإن الصناعة فيهما ما زالت هي القطاع الغالب. والتفسير الجزئي لحسن أداء السياحة في هذين البلدين هو موقعهما المتميز بالقرب

من البلدان الأوروبية المرتفعة الدخل، وبوجه خاص المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية التي تعتبر أهم سوق للمصادر بالنسبة إليهما.

١٦ - وفي منطقة البحر الكاريبي التي يوجد بها عدد كبير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، أصبح نمط الأداء الاقتصادي وثيق الصلة بأداء صناعة السياحة. والإسهام المباشر للسياحة من حيث نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي وحصيلة التصدير إسهام عال في كثير من هذه الدول. وفي منطقة البحر الكاريبي الأوسع نطاقاً، يعتبر السفر والسياحة أكبر مساهم نسبي في الاقتصاد الإقليمي، بواقع ٢١.٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(٨). ومع أن القاعدة الاقتصادية في بعض هذه الدول متنوعة نسبياً، فإن الأنشطة الأخرى في معظم هذه الدول قد أصبحت أكثر ارتباطاً بالسياحة وتركزت الزراعة والصناعة ورائها. وهذا ما يحدث بوجه خاص في الجزر الصغيرة التي أصبحت اقتصادات للخدمات أساساً. وكان مما ساعد في تنمية السياحة في منطقة البحر الكاريبي الكم الكبير من الاستثمارات الأجنبية وقرب هذه المنطقة، رغم وقوعها في المنطقة الاستوائية، من أمريكا الشمالية ذات الدخل المرتفع.

١٧ - ومستوى تنمية السياحة وإسهامها في التنمية الاقتصادية أشد تبايناً وأقل بكثير بوجه عام في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ منه في الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقتي البحر الأبيض المتوسط والبحر الكاريبي. وفي معظم هذه الدول، يعتبر مستوى التنمية الاقتصادية العامة أقل بكثير أيضاً. وست من هذه الدول - ملديف وساموا وفانواتو وتوفالو وكيريباتي وجزر سليمان - مصنفة بالفعل ضمن الأقل نمواً. ولا تتركز أنشطة السياحة إلا في قليل منها. ولا يعتبر إسهام السياحة في الدخل القومي كبيراً إلا في فيجي وفانواتو وساموا وجزر كوك وملديف. والزراعة والأنشطة المرتبطة بها هي الغالبة بوجه عام في الدول الجزرية الصغيرة النامية بهذه المنطقة. واتسمت تنمية السياحة في المنطقة بالبطء بسبب انخفاض مستويات تنمية الهياكل الأساسية المادية والموارد البشرية في معظم هذه البلدان، ولا سيما الصغيرة، والانعزال عن المصادر الرئيسية للسياح، ومشاكل ملكية الأرض في المجتمعات المحلية، وخطوط الطيران والاتصال البالغة الضعف، والاعتماد الشديد على الاستثمار الأجنبي، مع تركيز المستثمرين الأجانب على المواقع الأكثر ربحية.

١٨ - وفي المنطقة الأفريقية تحقق نجاح كبير في تنمية السياحة في سيشيل وموريشيوس. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية الثلاث الأخرى في أفريقيا، وهي سان تومي وبرينسيبي والرأس الأخضر وجزر القمر، وكلها مصنفة ضمن الأقل نمواً، ما زالت تنمية السياحة في مراحلها الأولى. ويعزى المعدل البطيء لتنمية السياحة في هذه البلدان إلى بطء معدل التنمية الاقتصادية العامة ومعدل تنمية الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية والموارد البشرية بوجه خاص، وكذلك الاهتمام الناقص بالسياحة كقطاع للنمو في الماضي.

٣ - الاتجاهات البازغة

١٩ - ستتأثر تنمية السياحة مستقبلاً في الدول الجزرية الصغيرة النامية باثنين من الاتجاهات العالمية الرئيسية الراهنة. فأولاً من المتوقع أن ينمو السفر والسياحة في العالم نمواً أسرع في الأعوام القادمة، متجاوزاً نمو الناتج الاقتصادي العالمي. ومن المرتقب بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٥ أن ينمو السفر والسياحة بمعدل سنوي متوسطه ٥,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية وأن يؤدي ذلك إلى خلق ١٢,٥ مليون وظيفة جديدة مباشرة وغير مباشرة سنوياً في المتوسط^(١).

٢٠ - وفي منطقة البحر الكاريبي الأوسع نطاقاً، من المتوقع أن ينمو ناتج السفر والسياحة بمعدل سنوي متوسطه ٢,٦ في المائة بالقيمة الحقيقية فيما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٥ وأن يخلق ٢,٧ من ملايين الوظائف^(٢). ولأغراض السياحة المستدامة في منطقة البحر الكاريبي، حددت أمانة منظمة الكاريبي للسياحة عدداً من مجالات العمل على المستوى الإقليمي، ولا سيما المحافظة على نوعية المنتجات، ومن ذلك سلامة البيئة الطبيعية؛ وزيادة الربحية؛ وتوفير الخدمة الجوية بأسعار تنافسية من أسواق السياحة الرئيسية؛ وإيجاد مناخ آمن للصناعة بمكافحة الجريمة والمخدرات؛ وتعزيز الروابط بين القطاعات وخلق قوة إقليمية تنافسية عن طريق التعاون الإقليمي، ولا سيما في مجال التسويق والترويج عبر البحار؛ وإيجاد قبول اجتماعي من السكان المحليين لمزيد من التوسع في السياحة.

٢١ - ويتوقع اتجاه مماثل في آسيا والمحيط الهادئ. والمرتقب أن تكون المنطقة بأسرها أسرع المناطق نمواً في أنشطة السياحة العالمية حتى عام ٢٠٠٥. وفيما بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٥، يقدر متوسط المعدل السنوي الحقيقي لنمو ناتج السفر والسياحة في المنطقة بـ ٨ في المائة^(٣). ومن المتوقع أن يشارك جنوب المحيط الهادئ في هذا النمو من خلال مزيد من النمو في مواقعه التقليدية ومن خلال التنمية التدريجية للإمكانيات البكر في الجزر الأخرى. وفي معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية بجنوب المحيط الهادئ، سيتطلب نمو السياحة إزالة الكثير من القيود الداخلية الكبرى، ومنها ما يلي: نقص الموظفين المدربين؛ عدم كفاية وانتظام النقل الجوي؛ تدني مستوى ونوعية الهياكل الأساسية الداعمة - مرافق المطارات، وتشغيل الأبراج، والمطاعم؛ ضعف ميزانيات التسويق والترويج؛ عدم وجود رؤوس أموال للاستثمار؛ تقييد تملك الأرض. والتحدي الأكبر أمام التوسع في السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بجنوب المحيط الهادئ سيكون بوجه عام قدرتها على التنافس دولياً.

٢٢ - وفي المنطقة الأفريقية، خططت موريشيوس وسيشيل لمزيد من النمو وإن كان اختيارهما قد وقع على سياحة الميسورين. ولذلك منعنا عمليات طيران الرحلات المؤجرة، وتأملاً في تحقيق معدل أبطأ لنمو الزوار، مع التركيز على الزوار الأكثر إنفاقاً الآتين في رحلات منتظمة. ومن الشواغل الكبرى لهذين البلدين انتشار المخدرات والأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، مما يمكن أن تكون له أخطر العواقب على سكانها القليلي العدد. أما الدول الجزرية

الصغيرة النامية الثلاث الأخرى في أفريقيا فلديها مجال واسع للنمو، وقد شرعت لتوها في تنمية السياحة كقطاع للنمو.

٢٢ - وفي مالطة وقبرص هبط في الماضي القريب معدل نمو وصول السياح، ويعزى هذا جزئياً إلى قيود السعة وفي جانب آخر منه إلى السياسات المتعمدة لإبطاء التوسع حتى تتسنى معالجة الآثار البيئية وغيرها من الآثار السيئة التي تترتب على التوسع السريع في الماضي. ويعتزم هذان البلدان إبداء اهتمام فائق بالسياحة كقطاع للنمو لفترة آتية من الزمن، وإن كانا قد اختارا سياحة الميسورين.

٢٤ - وهناك اتجاه ثان يمكن تبينه سيشكل تنمية السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأعوام القادمة، هو تزايد الاهتمام بالسياحة التخصصية والطلب عليها. ويقوم هذا الاتجاه على تزايد الوعي البيئي عالمياً، وزيادة الوعي للصحة، وزيادة تفضيل المسافرين للتعرف على مناطق بيئية لم تلتف بعد. ومواكبة لهذا الاتجاه، يشرع الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية في اتباع سياسة متدرجة لتنوع الصنفية السياحية، مركزة إلى حد بعيد على موجودات طبيعية أخرى لديها غير الشاطئ والبحر. ويعكس تنوع الناتج السياحي أيضاً إدراك سلطات هذه الدول لضرورة التجديد حفظاً للقدرة على التنافس.

٤ - مخاطر الاعتماد الزائد على السياحة

٢٥ - إن الاعتماد الزائد على السياحة، وبوجه خاص السياحة الجماعية، ينطوي على مخاطر جمة: فالركود الاقتصادي في البلدان الصناعية، وهي مصدر السياح الرئيسي للاقتصادات الجزرية، وأثر العواصف والأعاصير المدارية التي يتعرض لها الكثير منها بشدة لهما آثار وخيمة على قطاع السياحة وبالتالي على هذه الاقتصادات الجزرية القائمة على السياحة. وتنسم السياحة الجماعية، على العكس من سياحة الميسورين، بمرور الطلب من جانب الدخول المرتفعة نسبياً، وهي معرضة للانهايار المفاجئ نتيجة للركود الاقتصادي في أسواق المصدر. والاعتماد الشديد على مصدر رئيسي وحيد للسياح، كاعتماد قبرص ومالطة على سوق المملكة المتحدة، بالغ الخطورة لأن المشاكل الاقتصادية في البلد المصدر تؤثر سلباً بشكل مباشر على البلدان المستقبل.

٢٦ - وفي الجزر الصغيرة اتجاه إلى نمو سريع للسياحة تصاحبه ضغوط تضخمية. فأسعار العقارات، وبالذات أراضي البناء التي هي نادرة للغاية، ترتفع إلى ما فوق طاقة السكان المحليين. وتتراكم الضغوط التضخمية في الاقتصاد مع ارتفاع أسعار مواد البناء والسلع الاستهلاكية المنتجة محلياً. ومع أن هذه العملية تعني ارتفاع هامش الربح في القطاعات المختنقة ويمكن أن تشجع على مزيد من الاستثمارات المتجهة إلى الداخل، فإن السياسات النقدية الشديدة التساهل يمكن أن تعمم التضخم، بما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على القدرة على المنافسة الدولية والاستثمار في المستقبل.

باء - الآثار الاجتماعية والثقافية

٢٧ - يمكن لتنمية السياحة بشكل مفاجئ وسريع أن تتسبب في اضطرابات اجتماعية شديدة في الدول الجزرية الصغيرة. فالأسر والمجتمعات المحلية تتعرض للضغوط نتيجة للضغط التصاعدي على أسعار الأراضي وأسعار المواد الغذائية والأدوات المنزلية. ويمكن أن تتمثل الآثار المحتملة على الأجل الطويل، ضمن أمور أخرى، في انخفاض مستويات معيشة قطاعات عريضة من سكان الجزر وشعورهم بالاغتراب نتيجة عجزهم عن الاستفادة من موارد الأرض المحدودة. كذلك يعجز الكثيرون من سكان الجزر الصغيرة عن الاستمتاع بالشواطئ وأماكن الترفيه المهمة بسبب الحقوق الخالصة الممنوحة للقائمين بتطوير هذه الأماكن. ويترجم هذا أيضا في بعض الحالات في شكل خسائر اقتصادية نتيجة تأثر صيادي السمك وغيرهم تأثرا سلبيا بعجزهم عن الوصول إلى البحر. ويضاف إلى ذلك أن ظهور الأجانب بكثرة بالغة يمكن أن يؤدي إلى قلق السكان المحليين ونزوحهم إلى إلقاء تبعات المشاكل المحلية على عواقبهم، وهذا يفضي إلى رفض المجتمع لنمو السياحة.

٢٨ - وهناك عامل مهم في تنمية السياحة المستدامة بالدول الجزرية الصغيرة هو قدرة هذه المجتمعات على تحمل السياح من الناحيتين البيئية والاجتماعية. فالمعروف في فترات الذروة أن عدد الزوار يفوق عدد الوطنيين أضعافا مضاعفة في كثير من الجزر الصغيرة. وفي الجزر الأكبر حجما، مثل جامايكا أو فيجي، كثيرا ما يؤدي التركيز المحلي للسياحة إلى مشاكل محلية تتعلق بالقدرة على التحمل، مثل اكتظاظ الشواطئ واختناق المرور والتلوث الضوضائي وتكرر حوادث المخدرات ووقوع الجرائم وانتشار الأمراض المجلوبة من الخارج. ويبين الجدول ٢ بالمرفق نسبة السياح إلى السكان المحليين في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ١٩٩٣^(١١). وإذا كان لا يمكن تقدير أقصى طاقة للتحمل بدقة، فإن من المسلم به عموما أن نسبة السكان إلى السياح، أي عكس ما هو مبين في الجدول، يجب أن تبقى في مستوى لا يتجاوز حدود التسامح الاجتماعي، وهو ما يمكن أن تختلف فيه البلدان.

٢٩ - وسياحة الجزر تتركز بشكل ثابت في الشمس والبحر والرمل. على أنه يعتقد أحيانا، بسبب ما يحدث من تصادم بسيط مع العادات والتقاليد المحلية، أن للسياحة تأثيرا اجتماعيا وثقافيا سلبيا على الدول الجزرية الصغيرة. ويمكن لمستوى يرتفع من السياحة أن يؤدي إلى الاتجار بهدف الريح، الذي يعتقد أنه يؤدي إلى إرخاص العادات والتقاليد المحلية، إذ يحدث أحيانا تحوير في الفنون والحرف المحلية والممارسات الثقافية لتلائم أذواق الأجانب، مما يؤدي إلى صنع منتجات ثقافية مصطنعة.

٣٠ - وقد أجريت بعض البحوث في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ والبحر الكاريبي، ولم تتوصل مع ذلك إلى البرهنة على حدوث تدمير بالغ للثقافات المحلية نتيجة تأثير السياح^(١٢). بل إن النتائج تشير إلى أن السياحة يمكن أن تساعد في الحفاظ على العادات والثقافات بتوفير حوافز للاستثمار فيها وترويجها. ويمكن للثقافات المحلية، إذا أديرت وشجعت على نحو سليم، أن يكون وجود السياح حافزا لها. فمن

المؤكد مثلا أن انتشار الـ reggae الجامايكي وكرنالات ترينيداد وتوباغو وغير ذلك من الأشكال الثقافية المماثلة في سائر الدول الجزرية الصغيرة هو أثر مباشر لتأثير السياحة.

جيم - الآثار البيئية

٣١ - إن النظم الإيكولوجية الهشة للدول الجزرية الصغيرة وضيق المجال أمامها بوجه عام للعمل على إيجاد بدائل إنمائية يجعلان القلق من الأثر البيئي للسياحة بالغا، وخصوصا أن كثيرا من الدول الجزرية الصغيرة النامية ترى في هذا القطاع، الذي يكاد اعتماده يكون تماما على البيئة الطبيعية، سبيلا سريعا إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكثيرا ما تترتب على التنمية الكثيفة للسياحة والأنشطة السياحية آثار سريعة للغاية ووخيمة على الموارد الطبيعية لهذه الدول. وكثيرة هي المشاكل البيئية الرئيسية المرتبطة بالسياحة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١ - الموارد من الأرض والتنوع البيولوجي الأرضي

٣٢ - تعزى الآثار البيئية للسياحة إلى إنشاء هياكل أساسية ومرافق للسياحة وإلى آثار أنشطة السياح. وفي الجزر الصغيرة أكثر من غيرها منافسة شديدة على الانتفاع بالأرض بين السياحة وغيرها من الاستخدامات المنافسة لها. وتؤدي الأسعار المتزايدة لأراضي البناء إلى زيادة الضغوط من أجل البناء على الأرض الزراعية. وتتسبب إزالة الغابات واستخدام الأراضي بشكل مكثف أو خاطئ في التغيرات وضياح التنوع البيولوجي. وفي كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بدأت النظم الإيكولوجية الآن تتعرض للخطر نتيجة تنمية السياحة التي كشفت عن تدخل الإنسان في الحياتين النباتية والبرية. وهذا يمكن أن يؤدي إلى إلحاق ضرر لا علاج له بنظمها الإيكولوجية الثمينة وبأنشطة تقليدية مثل صيد الأسماك.

٢ - إدارة النفايات

٣٣ - تعتبر معالجة النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها مشكلة كبرى بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. فطاقة كثير من الدول الجزرية الصغيرة ذات الهياكل الأساسية المحدودة قد أصابها الإجهاد بالفعل. ويزيد من تفاقم هذه الحالة النفايات المتخلطة عن أنشطة السياحة. وهناك أمثلة عديدة للأضرار الناجمة عن التخلص من مواد التصريف غير المعالجة في المناطق البرية والبحرية المجاورة. وتلوث موارد المياه العذبة الداخلية، وهي نادرة، مثال واحد على ذلك. ومن الأمثلة الأخرى ضياح الحياة البحرية الثمينة وتدمير الحيوود البحرية المرجانية وزحف الغرين على الشواطئ الساحلية وتآكلها، وهو ما تعتمد عليه السياحة الجزرية إلى حد بعيد.

٣٤ - ومن الأسباب الرئيسية أيضا لقلق الدول الجزرية الصغيرة النامية التلوث الناجم عن نفايات السفن. ومن أبعاد هذا الخطر البالغ قيام السفن التجارية التي تستخدم بحارها بصب نفايات الزيوت ومياه المجاري والقمامة ومخلفات حمولة السفن، مما يسبب تلوث البحر والشاطئ. وهناك بعد آخر، ولا سيما بالنسبة إلى منطقة البحر الكاريبي، وهو كثرة سفن الرحلات البحرية التي تحمل السياح في بحار المنطقة وتتخلف عنها كميات هائلة من النفايات السائلة والصلبة المطلوب التخلص منها في موانئ الزيارة. وقد أشير إلى العوامل التالية باعتبارها مانعة لاتخاذ عمل تصحيحي: عدم كفاية الهياكل الأساسية: القدرات المؤسسية والتشريعية والإنفاذية الواهنة: عدم وجود توافق آراء إقليمي بشأن المعايير المناسبة للقواعد المتصلة بمياه المجاري ومياه الصرف والمياه الساحلية: عجز الدول الجزرية الصغيرة النامية عن مطابقة سفن الرحلات البحرية وغيرها من المركبات بالالتزام بنصوص الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن، فيما يتعلق بتوليد نفايات السفن والتخلص منها.

٣ - تدهور المناطق الساحلية^(١)

٣٥ - نتج بالفعل عن السياحة باعتبارها تنمية ساحلية أساسا عدد من الآثار السيئة على الدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي موريشيوس وسيشيل ومالطة وقبرص وعدة جزر بمنطقة البحر الكاريبي، أدى إنشاء المرافق السياحية على طول سواحلها بلا رقابة في الماضي إلى التعدي على الكثير مما كانت تتميز به هذه المناطق من جمال نقي. وقد عمدت حكومات عدد من هذه البلدان متأخرة إلى اتخاذ خطوات عن طريق التشريع لتقييد ومراقبة البناء الساحلي، عملا على وقف هذا التدهور. وأدخلت أحكام تتعلق بحجم المباني وتحديد ارتفاعاتها وسعة غرفها وتصميمها والمواد المستخدمة في بنائها، في محاولة لتصحيح أخطاء الماضي وضمان وجود تناسق أفضل مع البيئة الطبيعية. ومن سمات الكثير من المناطق الساحلية أيضا تدمير الشواطئ نتيجة التلغيم الكثيف للرمال لأغراض البناء المتعلق بالسياحة. وقد وضعت مؤخرا قيود على هذه الممارسة في ملديف وسيشيل وموريشيوس وجزر البهاما وجزر كوك وغيرها. ولا تعود الشواطئ التي دمرت نتيجة لتجريف الرمال إلى طبيعتها ثانية نتيجة للقضاء على الحيويد البحرية المرجانية بمياه المجاري وسواها من أنواع التلوث. كما يسهم التآكل الناجم عن المرافق والهياكل الأساسية السياحية المبنية على قرب شديد من الساحل في تدمير الشواطئ وتدهور السواحل. ومن السمات العامة الأخرى لتدمير المناطق الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية إزالة غابات المنغروف الثمينة التي تعد مأوى للطيور وغيرها من المملكة الحيوانية، علاوة على وظيفتها كحاجز طبيعي لتعدي البحر. ومما يمكن أن يسهم في هذا الإخلال أكثر، العشوائية في أنشطة الفوص وصيد الأسماك وركوب القوارب المرتبطة بالسياحة. وللاطلاع على مناقشة مفصلة لمسائل المناطق الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، انظر تقرير الأمين العام عن إدارة المناطق الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية (E/CN.17/1996/20/Add.7).

٤ - موارد المياه العذبة

٢٦ - تبلغ مشكلة توافر المياه العذبة ذروتها في الجزر المرجانية المنخفضة الموقع ذات الفرص الضئيلة في مجال تجمع المياه السطحية وتخزينها. وهناك عديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضا التي تعاني الجفاف المتكرر والندرة الأزلية للمياه. وفي الجزر البركانية العالية، تسقط الأمطار بغزارة في بعض الحالات، على أن انعدام مرافق التخزين الكافية وشبكات التوزيع كثيرا ما يحد من الحصول على المياه العذبة. وفي كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية بدأ توفير المياه العذبة إزاء تزايد الطلب من الزراعة والصناعة والأسر المعيشية يصبح مشكلة حادة. ويضاف إلى ذلك تزايد التنافس من جانب السياحة، التي تتسم بكثافة مائية عالية، على مصادر المياه المحدودة.

٥ - تغير المناخ وارتفاع منسوب البحر

٢٧ - السياحة الجزرية صناعة حساسة من حيث المناخ، وتركزها البالغ في المواقع الساحلية يمكن أن يتسبب في ارتفاع منسوب البحر. وقد أكد تحليل للبيانات أجراه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الاتجاه إلى الاحترار العالمي مع ارتفاع درجات الحرارة بواقع ٠.٢ إلى ٠.٦ من الدرجة المئوية منذ أواخر القرن التاسع عشر، وقد حدث الجزء الأكبر من هذا الارتفاع في الأعوام الأربعين الأخيرة^(١١). ويمثل أثر هذا الاتجاه في ارتفاع المناسيب الوسطى للبحار بمعدل ١.٥ ملليمتر في العام^(١٢). وفي الجزر الصغيرة والمناطق الساحلية عامة، يؤدي ذلك إلى غمر المناطق الساحلية وبعض المناطق الداخلية، مما يهدد شبكات الصرف الصحي والمخزون من المياه العذبة نظرا إلى تسرب مياه البحر إلى جداول المياه الجوفية، وما يمكن أن يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة إلى السياحة الجزرية. ومما لا شك فيه أن تآكل الخطوط الساحلية سيتسبب في تعريض البيئة الطبيعية والاصطناعية لإجهاد وضرر بالغين لا يمكن الآن تقدير عواقبهما الاقتصادية الشاملة. وعلاوة على ذلك أخذت تزيد في الأعوام الأخيرة الأضرار الناجمة عن العواصف المدارية، مع احتمال وجود صلة بالتغيرات في أنماط المناخ. وتعاني الآن الدول الجزرية الصغيرة المعرضة بشدة لهذه الظواهر صعوبات بالغة في تدبير التغطية التأمينية. وأشعة الشمس المضمونة من أقوى المزايا السياحية للجزر الاستوائية. على أن الأخطار المحتملة المتمثلة في تغير المناخ والتي بدأت تتضح فيما يسببه التعرض المباشر لأشعة شمس من أخطار صحية كبيرة يمكن أن تقوض هذه الميزة

ثانيا - المسائل المتصلة بالسياسات والمالية وبناء

القدرات والتكنولوجيا والهيكل الأساسية

٢٨ - يناقش هذا الجزء بعض المسائل الرئيسية للسياسة العامة في مجال التنمية المستدامة للسياحة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وينصب التركيز على التشريع والمالية وبناء القدرات والهيكل الأساسية للسياحة المستدامة وسياساتها، باعتبارها وسائل لازمة لتنفيذ أحكام برنامج العمل.

ألف - على الصعيد الوطني

١ - إطار سياسات التنمية

٢٩ - أدرجت تنمية السياحة في الخطط الإنمائية الشاملة لبعض الجزر الصغيرة. فقد وضعت السلطات في بعض جزر البحر الكاريبي خططاً رئيسية للسياحة ربطتها بالخطط الإنمائية الوطنية، وأقامت لجاناً وطنية للتنمية المستدامة، أو أقامت، وهو ما حدث في سانت لوسيا، لجنة وطنية للسياحة المستدامة. وفي جنوب المحيط الهادئ، وضعت خطط وسياسات لتنمية السياحة في عديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. على أن مستوى الالتزام في السياسة العامة بتنمية السياحة المستدامة يختلف من بلد إلى آخر، مما يؤثر بدوره في درجة العمل في هذا المجال. وجاء في دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن هذا التباين في الالتزام يمكن أن يعوق تعزيز الاستدامة على الصعيد الإقليمي^(١٤). وبوجه عام لم يجر بعد وضع سياسة وطنية طويلة الأجل لتنمية السياحة المستدامة تركز على المحافظة على الموارد الطبيعية. وما زالت السياسات تركز بوجه عام على: (أ) خلق وتحسين الظروف اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي في السياحة؛ (ب) تسويق وترويج السياحة لتحقيق أقصى نمو في الأعداد الوافدة؛ (ج) صياغة الإطار التشريعي الذي يعزز هذه الأهداف. وغلبة هذه الحالة تشير إلى الحاجة الماسة إلى وضع إطار للسياسة العامة في مجال تنمية السياحة المستدامة في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢ - الإطار التشريعي

٤٠ - من ضرورات العمل على تنمية السياحة المستدامة وجود إطار تشريعي فعال. وقد سُنّت طائفة واسعة من القوانين في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وحدث ذلك في أحيان كثيرة بعد اختتام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي أرسى معايير استخدام الأراضي في تنمية السياحة، والمرافق السياحية، والاستثمار في السياحة. ورغم النجاح في سن تشريع بيئي فإن فعاليته ما زالت مقيدة بجوانب ضعف الأطر المؤسسية لإنفاذ التشريع، وعدم توحيد التشريعات، وغموض اللوائح. ولذلك فإن مستوى إنفاذ اللوائح لكفالة استدامة السياحة في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زال دون المطلوب بكثير. والحالة المنطبقة على ذلك وضع لوائح لإدارة المناطق الساحلية وإنشاء محميات بحرية وبرية. فما زال إنفاذها ضعيفاً للغاية، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي^(١٥).

٣ - الاستثمار

٤١ - تفتقر أغلبية الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى رأس المال المحلي اللازم للاستثمارات الكبيرة وكذلك، في حالات كثيرة، إلى طبقة من كبار منظمي المشاريع. ولذلك يجري الحصول على التمويل اللازم لتنمية قطاع السياحة، في معظمه، من خلال الاستثمار الأجنبي. وتبذل حكومات الدول الجزرية

الصغيرة النامية جهودا خاصة لاجتذاب رأس المال الأجنبي من خلال الإعفاء المؤقت من الضرائب وتسهيلات البناء وغير ذلك من الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب. ومع أن هذا قد يكون ضروريا إلى حد ما، فإن تنافس الدول الجزرية الصغيرة النامية على اجتذاب رأس المال الأجنبي لتنمية السياحة غالبا ما يؤدي إلى تقديم حوافز مالية مفرطة في السخاء إلى المستثمرين الأجانب، مما يحرم جميع هذه الدول من جزء من دخل السياحة. وعلاوة على ذلك فإنه لما كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية شديدة الاعتماد على رأس المال الأجنبي، فإنها تعجز عن فرض شروط للاستدامة البيئية على المستثمرين الأجانب. وتحتاج هذه الدول، إذا أرادت الحصول على أقصى منفعة من السياحة مع تجنب التدهور البيئي نتيجة للأنشطة السياحية، إلى أن تشترك في اتباع سياسات حفزية وبيئية موحدة، على الصعيد الإقليمي على الأقل.

٤٧ - وإذا كانت الجهود قد زادت في كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تشجيع الاستثمار والاشتراك في هذا القطاع على الصعيد الوطني، فما زالت هناك حاجة إلى جهود أخرى كبيرة. ويعرقل هذه الجهود، في حالات كثيرة، عجز القطاع الخاص في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية عن إيجاد رأس المال الكافي. وقد يكون المزج بين الاستثمار الأجنبي والمحلي بحكمة، وخصوصا تشجيع المشاريع المشتركة، من سبل العمل على توفير موارد كافية من رأس المال لتنمية السياحة المستدامة وتحقيق المشاركة الكاملة للوطنيين في هذا القطاع.

٤٢ - وعلاوة على الاستثمار المباشر الأجنبي في السياحة، فإن من المعروف أيضا أن معظم الخدمات المتصلة بالسياحة تقع إلى حد كبير تحت سيطرة المشغلين الأجانب في عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. فالكليات الخارجية هي التي تتولى أنشطة البيع والتسويق عبر البحار وترويج الصفقات السياحية لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما أن الأجانب يضطلعون بعدد من العمليات المحلية. وهناك في هذا المجال حاجة إلى زيادة الاستثمارات في تدريب الوطنيين لزيادة مشاركتهم في السياحة.

٤٤ - وعملا على تكملة جهود القطاع الخاص الرامية إلى كفالة الاستدامة في قطاع السياحة، يمكن إقامة تشاركات أكبر بين المنظمات غير الحكومية والحكومات في مجال تنمية السياحة. فهذه التشاركات يمكن أن تكون مفيدة، وخصوصا في ترميم المواقع الثقافية والتاريخية وتطويرها وصيانتها، مع كفالة الحفظ والمنفعة. ويمكن جمع الأموال اللازمة للاستثمار في هذه الأنشطة من خلال آليات موجودة بالفعل في حالات عديدة، كزيادة ضرائب المطارات وتذاكر الطيران، ما دامت تتلاءم واشتراطات منظمة الطيران المدني الدولي، ورسوم دخول المواقع السياحية.

٤ - القدرات البشرية والمؤسسية

٤٥ - تواجه معظم الدول الجزرية الصغيرة مشكلة دائمة هي عدم كفاية القوة العاملة المدربة، ولا سيما في الوكالات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ ورصد المعايير واللوائح البيئية في السياحة. ويزيد

من نقص الموارد البشرية الماهرة تبعثر الأدوار والمسؤوليات في بعض الدول بين عدة وكالات حكومية. ولمعالجة هذا القصور فإنه لا بد من الاهتمام العاجل في جميع الدول الجزرية الصغيرة باتباع نهج متكامل في التخطيط للسياحة والمحافظة على البيئة، يواكبه تدريب على جميع المستويات. وينبغي أيضا أن يكون هناك جهاز لرصد تنفيذ سياسات السياحة المستدامة يكون جزءا من نهج متكامل لتخطيط السياحة وبناء القدرات المؤسسية. ووجدت دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن المنظمات الوطنية للسياحة، وهي آليات مهمة في وضع وتنفيذ سياسات السياحة المستدامة، تعاني نقصا شديدا في الموظفين والتمويل^(١١). وتبين للدراسة أيضا أن محاولات فرادى الدول الجزرية الصغيرة لتسويق منتجها السياحي بنفسها لم تكن كبيرة الفعالية في معظم الحالات نظرا إلى ما في ذلك من تكاليف عالية وإلى عدم وجود موارد بشرية ماهرة. وبوجه عام فإن القصور في القدرات يمكن أن يعالج بشكل أفضل من خلال مزيد من التعاون الإقليمي.

٥ - الهياكل الأساسية

٤٦ - تشمل الاحتياجات الأساسية من الهياكل الأساسية المادية لتنمية السياحة ما يلي: مرافق نقل فعالة، بما في ذلك المطارات وخطوط النقل الجوية و/أو البحرية؛ شبكات طرق جيدة بشكل معقول؛ خطوط اتصالات سلكية ولاسلكية؛ شبكات يعتمد عليها لتوفير الطاقة؛ شبكات للمياه العذبة؛ مرافق للإقامة؛ مطاعم ومواقع للترفيه. وعدم كفاية هذه الهياكل الأساسية بالنسبة إلى كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية يعوق تنمية القطاع. وفي بعض جزر المحيط الهادئ الأصغر حجما في هذه الفئة، تبذل الجهود لبناء مرافق جديدة للمطارات. ويعتبر هذا خطوة أولية ضرورية لضمان اشتراكها التام في السياحة. ويجري في منطقة البحر الكاريبي، التي يتميز القطاع فيها بأنه أكثر تطورا، مد خطوط اتصال جوية بالأسواق البعيدة مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا.

٤٧ - ويواجه الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية نقصا خطيرا في الهياكل الأساسية بسبب نمو السياحة. فكثير منها يعاني نقصا مزمنًا في المياه العذبة لاستهلاك هذه الدول، وهذه مشكلة يزيد من حدتها زيادة الطلب. من جانب أعداد كبيرة من السياح. ويمثل التخلص من النفايات السائلة والصلبة مشكلة هائلة لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما ما يقوم منها على السياحة. ويضاف إلى هذه المشكلة بعد آخر هو الحاجة إلى مرافق للتصرف في الفضلات التي تأتي بها إلى موانئ هذه الدول سفن الرحلات البحرية التي تقصد الجزر الصغيرة.

٤٨ - ويقتضي تنوع المنتج السياحي من خلال تنمية السياحة الطبيعية والثقافية أيضا مزيدا من الاحتياجات الهيكلية الأساسية والبيئية. فبعض المواقع موجود في مكان ناء وقد يقتضي مزيدا من طرق الوصول وغيرها من الهياكل الأساسية، مثل مرافق المياه والكهرباء، ومن أماكن الإقامة. وهذه الاحتياجات باهظة للغاية بالنسبة إلى الدول الجزرية الأروخبيلية الصغيرة النامية. وينبغي بوجه عام، عند إقامة الهياكل الأساسية، النظر أيضا في مسألة قدرة الموقع على الاستيعاب.

٦ - التكنولوجيا

٤٩ - نوقشت احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية من التكنولوجيا المطلوبة لكل قطاع في مختلف التقارير المرفوعة إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة، التي توضح الحاجة إلى أخذ مؤسسات السياحة وحكومات هذه الدول بتكنولوجيات معينة أو زيادة التوسع في استخدامها، حسب الاقتضاء. وهذه بعض الأمثلة: (أ) التكنولوجيا الشمسية لتبريد الفنادق وتسخين المياه؛ (ب) التكنولوجيات السلبية بيئياً لمعالجة النفايات الصلبة الآتية من المرافق السياحية وتلك التي تأتي بها سفن الرحلات البحرية إلى الموانئ وإعادة تدويرها والتخلص منها؛ (ج) تكنولوجيات الاتصالات السلكية واللاسلكية لإدماج الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل كامل في الشبكات العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية عملاً على تعزيز عملياتها التسويقية والترويجية؛ (د) تكنولوجيات المعلومات الإلكترونية لتعزيز العمليات اليومية للسياحة، مثل الحجز.

باء - على الصعيد الإقليمي

٥٠ - من المسلّم به تماماً الحاجة إلى تعاون أكبر بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في مسائل تنمية السياحة المستدامة. فالتعاون يمكن أن يأتي بضوائد أكبر بعيدة المدى لبينة الدول الجزرية الصغيرة النامية واقتصاداتها، وخصوصاً في الساحة العالمية التي تتصاعد فيها المنافسة. واعتبر تنسيق المعايير واللوائح، بما في ذلك التدابير التشريعية لتنظيم السياحة، حاجة أساسية في برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومن جانب بعض السلطات الإقليمية. ويمكن لتخطيط وتسويق وترويج التنمية المتكاملة للسياحة زيادة الفعالية والكفاءة معاً، وسيساعد الاشتراك في التسويق والترويج عبر البحار في تحقيق منافع اقتصادات الحجم وزيادة القيمة المضافة في قطاع السياحة. ذلك أن قيام الدول الجزرية الصغيرة النامية فرادى بالتسويق والترويج عبر البحار يجر تكاليف باهظة على كل منها ويقلص إلى حد بعيد صافي حصيلتها من النقد الأجنبي من السياحة.

٥١ - وينص برنامج العمل على مواصلة المبادرات الإقليمية في: (أ) مواءمة المعايير واللوائح لكفالة تعاضد السياحة والبيئة؛ (ب) تعزيز التعاون في تطوير الإمكانيات المتكاملة في قطاع السياحة؛ (ج) إنشاء آليات لتبادل المعلومات وتقاسم الخبرات، وخصوصاً من خلال المنظمات الإقليمية الراهنة للسياحة. وقد أشار تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الذي سلّفت الإشارة إليه، علاوة على هذه التدابير، إلى الحاجة إلى التعاون الإقليمي في: (أ) التخطيط المتكامل لتنمية السياحة، بما في ذلك التطوير والتعزيز المتناسقان للأسواق؛ (ب) تعزيز وتوسيع أدوار المؤسسات والأجهزة الوطنية والإقليمية للسياحة؛ (ج) تشجيع التدريب المشترك وتطوير القوة العاملة في مجال السياحة.

٥٢ - وقد جرت في الأعوام الأخيرة، وبوجه خاص في المنطقتين الرئيسيتين - المحيط الهادئ والبحر الكاريبي - محاولات لتوحيد الجهود في مجال تنمية السياحة المستدامة بوضع نهج إقليمية مشتركة لهذا

القطاع. ويوجد الآن الإطار المؤسسي اللازم لهاتين المنطقتين في صورة مجلس جنوب المحيط الهادئ للسياحة ومنظمة الكاريبي للسياحة. وقد صدر تكليف لهاتين المؤسستين من المحفلين السياسيين الإقليميين ذوي الصلة - وهما محفل جنوب المحيط الهادئ وجماعة البحر الكاريبي - بتعزيز التعاون الإقليمي في تنمية السياحة وتخطيطها وترويجها. وجرى النص على تقديم بعض الدعم المالي إلى هاتين المؤسستين في إطار البرامج الإقليمية لمنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ لتنمية السياحة، التي تمولها اتفاقية لوميه المبرمة بين الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

٥٢ - ورغم الصعوبات العديدة، نجح مجلس جنوب المحيط الهادئ للسياحة كوكالة إقليمية في مجال تسويق وترويج منطقة جنوب المحيط الهادئ كمكان سياحي، ولكن ليس في مجال الاستراتيجية والتخطيط. وبالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، تدعّم إطار العمل السياسي بتشكيل رابطة دول الكاريبي في عام ١٩٩٥^(١٧)، التي اعتبرت قطاع السياحة واحداً من ثلاثة مجالات ذات أولوية عالية لاتخاذ التدابير اللازمة لتوسيع نطاق التعاون الإقليمي. وزاد من تعزيز التعاون الإقليمي في مجال السياحة إنشاء التحالف الكاريبي من أجل السياحة، الذي يهدف إلى إقامة أكبر تجمع ممكن من الموارد للتسويق التعاوني بالاستفادة من موارد أوسع مجموعة من المشاركين سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص.

٥٤ - واعتبرت قيود الموارد عقبة أمام مجلس جنوب المحيط الهادئ للسياحة ومنظمة الكاريبي للسياحة تعوق التغطية الكافية للنطاق الواسع من الأنشطة التي يتعين عليهما الاضطلاع بها لزيادة وعي السوق وتعزيز الاستدامة وتنمية الموارد البشرية والقيام بالتسويق والترويج. وتعتبر المساعدة الخارجية ضرورية لبقاء كلتا المؤسستين. وستعتمد زيادة دعم هذين الجهازين، علاوة على الحكومات الإقليمية، على زيادة انخراط القطاع الخاص في عملهما. ويعتبر أيضاً عدم كفاية الإرادة السياسية للتعاون المجدي عائقاً كبيراً أمام التعاون الفعال في هاتين المنطقتين.

٥٥ - وفي المنطقة الأفريقية شواهد قليلة على بذل جهود ذات مغزى في سبيل التعاون الإقليمي في مجال تنمية السياحة. وقد يرجع ذلك في معظمه إلى تناثر الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا، فنثلاث منها تقع قبالة الساحل الشرقي واثنان قبالة الساحل الغربي لأفريقيا، والتباين الشديد بين هذه البلدان في التركيز، في مجال التنمية والسياسة العامة، على السياحة. على أنه نظراً إلى الإمكانية المعترف بها لتنمية السياحة، تدعو الحاجة إلى الشروع في هذه المنطقة في بذل الجهود وصولاً إلى نهج مشترك إزاء تنمية السياحة المستدامة من خلال سياسة دون إقليمية متكاملة.

٥٦ - وفي مجالي التدريب المشترك وتنمية القوة العاملة، أجريت البحوث وبذلت الجهود لتقاسم الخبرات في مجال التعاون الإقليمي إلى حدود متباينة في هذه المناطق. وسيكون تجميع الموارد المالية والتقنية المحدودة لفرادى الدول الجزرية الصغيرة النامية داخل كل منطقة من أجل بناء القدرات عظيم النفع لجميع هذه الدول. ويمكن أن يتم التعاون في تبادل الخبرات والبحوث من خلال دعم مؤسسات

السياحة الإقليمية. وهناك حاجة لها الأولوية في هذا الصدد هي التدريب على استخدام أحدث تكنولوجيات المعلومات على المستوى الإقليمي لرصد الآثار البيئية للسياحة وإنشاء وتشغيل شبكات حجز مركزية.

٥٧ - والنقل الجوي مجال أساسي للتعاون الإقليمي. وهناك اعتباران جديران بالنظر في هذا الصدد. فأولا لا يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية أن تعتمد فقط على شركات النقل الأجنبية التي يتعين عليها في قراراتها مراعاة أفضل مصالح مالكيها فيما يتعلق بالخدمات والطرق والمواعيد. وهذه القرارات قد لا تتفق وأفضل مصالح البلدان. هذا إلى جانب أنه حتى لو كان هناك خط جوي رئيسي يخدم هذه الدول في منطقة ما، فإنه يمكن أن يختفي فجأة. وثانيا ليس في مقدور كل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، باستثناء القليل منها، أن يكون لها خط جوي قادر على البقاء. والحل الفعال من حيث تكاليف النقل الجوي ووفائه بالفرض بالنسبة إلى صناعة السياحة هو شركات النقل المملوكة والمدارة إقليميا، مع النص على التعاون العملي الإقليمي. وللإطلاع على مناقشة مفصلة لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال النقل الجوي، انظر تقرير الأمين العام عن النقل الجوي في الدول الجزرية الصغيرة النامية (E/CN.17/1996/20/Add.5).

ثالثا - خبرات البلدان

٥٨ - تعتمد الاحتمالات الاقتصادية لكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية اعتمادا كبيرا على وجود قطاع سياحي منتج. وبالنسبة إلى هذه الدول يعتبر المضي في تنمية السياحة المستدامة ضرورة اقتصادية واجتماعية وبيئية أيضا. والسياحة في هذه البلدان توفر في الواقع مبررا اقتصاديا للحفاظ على البيئة الطبيعية.

٥٩ - وقد أقر عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية بكثير من السياسات التي تدعم التنمية المستدامة وفصّلتها قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولقيت هذه السياسات دفعة من هذا المؤتمر ومؤتمر بربادوس. فعلى سبيل المثال أقرت ملديف، الحريصة على الاستدامة في أعقاب التنمية السريعة للسياحة، بضرورة إنشاء مجلس قومي للبيئة لمعالجة هذه الشواغل، ويرجع ذلك إلى عام ١٩٨٥. وانتهى في عام ١٩٨٩ إعداد برنامج عمل وطني للبيئة والبرنامج التنفيذي المتصل به، مع النص على الإدراج المنتظم للمسائل البيئية في خطة البلد الوطنية الإنمائية. واعتمدت سياسات خاصة لتعزيز تنمية السياحة المستدامة، وخصوصا في مجال التخلص من النفايات واستخدام الحيويد البحرية المرجانية والبناء في المواقع الساحلية وفيما يتعلق بأنواع أماكن الإقامة وتنوعها^(١٨).

٦٠ - وقد وضعت في سيشيل وموريشيوس سياسات تهدف إلى إنشاء حدائق عامة وطنية وتشجيع زيادة أماكن الحياة البرية وملاذات الطيور وغير ذلك من مواقع الجمال الطبيعي، باعتبار ذلك وسيلة لتنويع المنتج السياحي، مع احتمال الحصول على منافع من ذلك لحماية وحفظ هذه المواقع والاتجاه

إلى تنوع المنتج وتعزيز الثروات الطبيعية قوي جدا أيضا في منطقة البحر الكاريبي. وقد سنت عدة قوانين تشريعية في فرادى البلدان في المنطقة بهدف معالجة المشاكل البيئية. فني سانت لوسيا، على سبيل المثال، أنشئت لجنة وطنية للسياحة المستدامة، وأعدت خطة عمل بيئية وطنية للتنفيذ في عام ١٩٩٤. وتقرر اعتماد قانون للمعايير الدنيا في عام ١٩٩٥، بهدف معالجة جميع المسائل المتصلة بالطاقة الاستيعابية لل فنادق والمطاعم. وأقرت سلطات سانت لوسيا أيضا قانونا لمراقبة التنمية يقضي بوجوب إجراء تقييمات للأثر البيئي وإدراجها في جميع عمليات صنع القرارات. وأجرت جامايكا مؤخرا استعراضا للتشريع البيئي الساري، انتهى بسن تشريع جديد يقضي بوجوب تقييم الأثر البيئي لجميع المنشآت الجديدة^(١٩).

٦١ - وفي بعض البلدان الجزرية الصغيرة النامية التي أدى التوسع السريع في السياحة بها إلى مشاكل تتعلق بالاستدامة وإلى الاعتماد الشديد على السياحة كقطاع رئيسي، اتخذت عدة تدابير في محاولة للتغلب على هذه المشاكل. ومثال لذلك قبرص التي كان محسوسا فيها التلوث وتآكل الشواطئ والقدرة المادية على التحمل ومشاكل الضغوط التنافسية على قطاعات الاقتصاد الأخرى. وقد بذلت الجهود لتحقيق الاستدامة والتوازن من خلال الوسائل الاقتصادية والتشريعات. وبدأ العمل بعدة حوافز ضريبية جديدة لتنوع وترقية المنتج السياحي، ووضعت استراتيجية جديدة للتسويق تركز على تحسين نوعية السياح. وبالإضافة إلى ذلك تستخدم الآن وسائل مالية لتشجيع الاستخدام السليم للأراضي والممارسات السليمة في المناطق الساحلية وذلك أساسا بهدف تبطئة وتحسين تنمية السواحل وتخصيص المياه وسائر الموارد واستخدامها بشكل فعال. وفي الوقت ذاته وضعت سياسة لإعادة الهيكلة الاقتصادية في قطاعي الصناعة والزراعة لزيادة قدرتهما العامة على المنافسة وتعزيز روابطهما بالسياحة^(٢٠).

٦٢ - وجرى في عدة دول جزرية صغيرة نامية، وبالذات في قبرص ومالطة، التنوع سواء في نطاق السياحة أو بعيدا عنها. وجرى التسليم بوجود عدة عوامل تقييدية، منها محدودية نطاق الأخذ بأشكال جديدة لتنمية السياحة في الجزر الصغيرة ومحدودية القدرة على ذلك بوجه عام، وقلة عدد الزوار المهتمين بأشكال أخرى من الأنشطة عادة، وكذلك، وهو الأهم، أن جميع الجوانب المتصلة بآماكن إقامة السياح وغيرها من المرافق كانت تتجه صوب الأشكال التقليدية للسياحة. واتخذت سلطات موريشيوس وسيشيل أيضا بعض سياسات للتنوع داخل السياحة، وذلك أساسا باستهداف الزوار الأعلى إنفاقا والعمل إلى حد ما على تشجيع السياحة الداخلية والطبيعية. ومع ذلك فهناك تسليم واضح بالحاجة في المستقبل المنظور إلى استمرار السياحة الجماعية، وذلك أساسا لوجود طاقة زائدة في السياحة. وكان من مزايا الاتجاه صوب النوعية بشكل أساسي الارتقاء العام بالمرافق والاهتمام أكثر بتحاشي الآثار السلبية. وحققت موريشيوس نجاحا نسبيا في بلوغ شيء من التنوع الاقتصادي والنمو المتوازن بإيجاد مناطق لتجهيز الصادرات وكذلك، بدرجة أقل، تحديث الزراعة وتنويعها.

٦٣ - وفي كل من جزر القمر والرأس الأخضر، أظهرت الحكومة والقطاع الخاص مؤخرا اهتماما واضحا بتنمية السياحة. وقد جرى تمهيد القاعدة المؤسسية في جزر القمر عندما اعتمدت في عام

١٩٩٤ وثيقة للسياسة العامة الوطنية في مجال البيئة وخطة عمل بيئية وطنية وأنشئ في عام ١٩٩٥ اتحاد جزر القمر السياحي. على أن تنفيذ هذه الخطط يصطدم بعدد من القيود، منها ضعف مستويات تطوير الهياكل الأساسية، ولا سيما الفنادق، وضعف الروابط في المجال الجوي ومجال الاتصال مع المناطق التي يفد منها السياح، وقدر ما من عدم الاستقرار السياسي. وتتضمن المبادرات التي اتخذت مؤخرا في الرأس الأخضر اعتماد خطة لتنمية السياحة وإنشاء معهد وطني للسياحة. والقيود الأساسية التي تحددت هي ما يلي: عدم اهتمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي؛ عدم وجود دعم واضح من المانحين لخطة تنمية السياحة؛ محدودية الموارد المالية المحلية^(٢٠).

٦٤ - وأعلنت دومينيكا رسميا بدء العمل بالسياحة الإيكولوجية باعتبارها الشكل الأساسي لتنمية السياحة. والجزيرة جبلية وتتمتع بشواطئ قليلة، وإن كان بها ٦٠ في المائة من الغطاء الحراجي الذي يضم الكثير من الأنواع المتوطنة من النباتات والحيوانات والطيور. وتتمثل عوامل الجذب الأساسية للسياحة الإيكولوجية في حديقتين عامتين كبيرتين ومحميتين في الغابات ومحمية كريبية هندية. وقد استنتت حكومة دومينيكا تشريعات لضمان الحفاظ على التراث والموارد الوطنية وإنشاء روابط مع الأنشطة الاقتصادية المحلية. وفي الوقت الذي لم يجر فيه أي تقييم علمي لأثر النشاط البشري المتزايد على البيئة الطبيعية، لوحظت عدة اتجاهات سلبية، منها تجمع المهملات والقمامة حول المواقع الطبيعية، واجتثاث النباتات من المحميات، وآثار استخدام السكان المحليين للصابون في الأنهار والبرك الطبيعية. واستنادا إلى تجربة دومينيكا، جرى الإعراب عن القلق فيما يتصل بمسائل القدرة على التحمل وأثر وجود أعداد كبيرة من السياح على النظم الإيكولوجية الحساسة بيئيا. ومع أن وضع لوائح ومبادئ توجيهية في مجال السياسة العامة يمكن أن يكون مؤشرا على التزام الحكومة بالاستدامة، فما زالت هناك جوانب ضعف في إدارة المحميات والمواقع السياحية وحمايتها. وهناك ملحق فريد آخر لتجربة دومينيكا، هو التركيز على اشتراك السكان المحليين من خلال الإعفاءات الجمركية مقابل مساهمة حملة الأسهم المحليين في الفنادق وغيرها من المشاريع.

رابعا - خبرات المجموعات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية: دورها

واشتراكها في تعزيز تنمية السياحة المستدامة ومواصلتها في

الدول الحزيرة الصغيرة النامية

ألف - القطاع الخاص

٦٥ - تشير دراسة استقصائية أجراها المجلس العالمي للسفر والسياحة إلى أنه في الشطر الأكبر من القطاع الخاص، بدأ السعي إلى اتخاذ تدابير للاستدامة في السياحة يصبح بالتدريج مسألة ممارسة سليمة في الأعمال التجارية^(٢١). وبدأ يترسخ قليلا قليلا التسليم بوجود صلة بين تدابير الحفظ من ناحية والربحية والتنافس من ناحية أخرى. وقد أبلغت شركات في القطاع الخاص تعمل في السفر والسياحة بتحقيق نتائج إيجابية من تدابير الحفظ في شكل تزايد الربحية وارتفاع معنويات الموظفين وتحسن

الصورة لدى العملاء. وعملا على صوغ نهج للممارسة الطوعية، ركزت اتحادات صناعة السياحة على استخدام مدونات ومبادئ توجيهية اختيارية لقواعد السلوك البيئي. ومن خلال دراسة استقصائية ومنشور، حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأنشطة البرنامجية للصناعة والبيئة أكثر من ٣٠ مدونة، منها المدونات التي أعدتها اتحادات الصناعة الرئيسية مثل المجلس العالمي للسفر والسياحة واتحاد المحيط الهادئ وآسيا للسفر والجمعية الأمريكية للسفر والمبادرة البيئية للفنادق العالمية^(٣٢).

٦٦ - وهناك ملمح بدأ يبرز بين بعض الدوائر المتعددة الأطراف للأعمال التجارية، ولا سيما في قطاع الفنادق، وهو التطوع باتخاذ تدابير للحفاظ، وذلك أساسا لتحقيق مزايا استراتيجية، وإن كان ذلك أيضا وسيلة لتحاشي تحمل تكلفة أكبر لتوفير الأوضاع بأثر رجعي الذي قد تقتضيه اللوائح الحكومية في المستقبل. ومع ذلك فإن معظم الجهود حتى الآن ركزت على المحافظة على الطاقة والمياه وتقليل النفايات وشراء المنتجات. ولا بد للتطورات الجديدة في مجال المنشآت السياحية من أن تتضمن بشكل أكثر تواترا تصميمات محسنة للبناء وخصائص أفضل فعالة من حيث الطاقة تساعد على الإضاءة الطبيعية بقدر أكبر والتبريد الطبيعي لمرافق الإقامة، ومعالجة الفضلات وإعادة تدوير المياه.

٦٧ - ويمكن ملاحظة بعض التقدم بالفعل: فقد بدأ تدريب موظفي الفنادق على اتخاذ تدابير لتوفير الطاقة والمياه وتقليل النفايات في أثناء التنظيف؛ ويجري تشجيع ضيوف الفنادق على تقليل استخدام المياه وذلك بإعادة استخدام المناشف والبياضات. وقد بدأ اتخاذ تدابير شراء المنتجات، على سبيل المثال، من خلال العدول عن منتجات التنظيف الخالية من الفوسفات إلى المنتجات المعروفة أنها ذات خصائص أقل ضررا. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بدأت إقامة المنتجعات المتكاملة ترسم اتجاهها جديدا في مجال بناء المنتجعات هدفه الرئيسي مزيد من التحكم في نوعية البيئة وصولا إلى طمأنة الضيوف على النوعية. وبدأ بناء مجمعات جديدة تضم جميع المرافق، مع تركيز خاص على المحافظة على المياه وإعادة تدويرها، وعلى توفير الطاقة والمحافظة عليها، وعلى إدارة النفايات.

باء - مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية

٦٨ - يصاحب الاتجاه المتصاعد للوعي البيئي عالميا ازدياد التحركات البيئية الدولية والوطنية في مجال تنمية السياحة. فعلى سبيل المثال وعلى الصعيد الدولي، كان المجلس العلمي الدولي لتنمية الجزر، بدعم من حكومة اسبانيا ورعاية عدة منظمات، هو من بادر إلى عقد المؤتمر العالمي المعني بالسياحة المستدامة في لانزاروت بجزر الكناري، في نيسان/أبريل ١٩٩٥. واعتمد المؤتمر ميثاقا للسياحة المستدامة أكد جملة أمور، منها: (أ) أنه ينبغي للسياحة أن تكون مستدامة ومندمجة مع البيئة الطبيعية والثقافية والبشرية؛ (ب) أن تحقيق الاستدامة يتوقف على التخطيط والتعاون المتكاملين على جميع الصعد؛ (ج) أن تنمية السياحة يجب أن تسهم في التنمية الاقتصادية المحلية وتحسين نوعية حياة الناس جميعا؛ (د) أن فوائد وأعباء السياحة يجب أن توزع بقدر أكبر من الإنصاف. وتنتج عن المؤتمر تشكيل لجنة متابعة مسؤولة عن تعميم الميثاق وتشجيع الدراسات والمشاريع والتدابير ذات الصلة؛ واقتراح البدء في إنشاء

شبكة أوروبية لتنمية السياحة المستدامة في الجزر والمناطق الساحلية. والهدف من الشبكة إيجاد ونشر معلومات وخبرات عن تشجيع السياحة السليمة بيئيا. وعلى غرار اتحادات الصناعة، قامت المنظمات غير الحكومية أيضا، مثل جمعية السياحة الإيكولوجية والصندوق العالمي للطبيعة/مؤسسة السياحة، بوضع مدونات لقواعد السلوك ومبادئ توجيهية للسياحة. وعلى المستوى الإقليمي، قام مؤتمر البحر الكاريبي المعني بالسياحة المستدامة، المعقود في بورتا كانا بالجمهورية الدومينيكية قرب أواخر عام ١٩٩٥ برعاية الهيئة الدولية لنوعية الأرض ومؤسسة الالتزام بالأرض، ببحث طائفة عريضة من المسائل المتصلة بالسياحة المستدامة في هذه المنطقة. ومن المخطط عقد مؤتمر مماثل لمنطقة جنوب المحيط الهادئ في عام ١٩٩٦.

٦٩ - وعلى المستوى المحلي، بدأ للتو انخراط المنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمعات المحلية والسلطات المحلية في سياسات تعزيز وتنمية السياحة المستدامة، وإن يكن هناك اتجاه بدأ يلاحظ في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفيما يلي أمثلة للمبادرات المتخذة مؤخرا: ففي ترينيداد وتوباغو، بدأ تنفيذ مشروع في شاطئ ماتورا لتدريب شباب المجتمع المحلي على أن يكونوا مرشدين للجولات السياحية منعا للصيد غير القانوني للسلاحف البحرية الجلدية الظهر، وهي من الأنواع المهددة بالانقراض؛ وفي جامايكا شكلت مجالس للمنتجعات، تضم ممثلين للمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية ومؤسسات الأعمال التجارية، في أهم المناطق السياحية في أوتشو ريوس وخليج موتيفو ونفريل وبورت أنطونيو، وذلك للإشراف على جميع جوانب سياسة السياحة وممارستها وتنميتها؛ وفي موريشيوس أصدرت السلطات "المدونة الموريشيوسية لآداب السياحة: للموريشيوسيين". وتتضمن هذه المدونة، التي تركز بقدر واسع على الجوانب الاجتماعية والثقافية للسياحة، مبادئ توجيهية لتسترشد بها المجتمعات المحلية في تعاملها مع السياح.

خامسا - الأنشطة والخبرات في التعاون الدولي في مجال تنمية السياحة المستدامة

ألف - أجهزة منظومة الأمم المتحدة

٧٠ - قدم عدد من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة تقارير عن خططها وأنشطتها في مجال تنمية السياحة، اتساقا مع برنامج العمل. وأبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن برنامجه للمساعدة في جنوب المحيط الهادئ وبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية في سائر المناطق يعالج المسائل ذات الصلة بتنمية السياحة المستدامة في إطار الخطط البيئية الوطنية العامة للبلدان المعنية. وخططت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أو نفذتا مؤخرا أنشطة محددة في مجال السياحة. وذكرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن منظمة الكاريبي للسياحة تقوم الآن بتنفيذ المقترحات الخاصة بوضع مدونات قواعد سلوك لقطاع السياحة وضعت في الفترة الأخيرة. وذكرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

آسيا والمحيط الهادئ أنها عقدت، في عام ١٩٩٥، حلقة عمل عن التخطيط المتكامل للسياحة في البلدان الجزرية بالمحيط الهادئ ونشرت مجموعة دراسات عن الاستثمار الأجنبي في قطاع السياحة في ساموا وفانواتو. وتقوم جامعة الأمم المتحدة في الوقت الراهن بدراسة لمؤشرات استدامة قطاع السياحة في الجزر الصغيرة، مصحوبة بمشروع عن السياحة الإيكولوجية. ومن المتوقع أن تستفيد الدول الجزرية الصغيرة النامية من نتائج هذين العملين.

٧١ - وفي الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣، أجرى مؤتمر التراث العالمي، الذي رعته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، دراسات استقصائية عن تنظيم السياحة في مواقع التراث الطبيعي والمختلط، وعقد بعد ذلك حلقة دراسية دولية ساعدت في صوغ مجموعة مبادئ عامة لتنمية السياحة في مواقع التراث الطبيعي. وفي الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥، تعاونت اليونسكو مع عدة مبادرات إقليمية بشأن السياحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ووضعت شعبة علوم الأرض باليونسكو نماذج للتغيرات الجيومورفولوجية التي من صنع الإنسان لتكون هاديا إلى التخطيط المحسّن للمستوطنات البشرية. وخططت اليونسكو، بالإضافة إلى ذلك، لعقد حلقة دراسية لتعزيز التراث العالمي لمنطقة البحر الكاريبي، ولمشروع تجريبي بشأن مشاكل توفير المياه ومواقف المجتمعات المحلية في جزر جنوب المحيط الهادئ، ولدراسات تتصل بمنطقة البحر الكاريبي عن الصلات بين السياحة والضغط السكاني والتلوث والأخطار الطبيعية. وفي عام ١٩٩٣، تعاونت منظمة الصحة العالمية، من خلال المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، مع عدد من المنظمات الإقليمية في بدء تنفيذ مبادرة الصحة البيئية وتنمية السياحة المستدامة في منطقة البحر الكاريبي، وفي عقد المؤتمر الإقليمي المعني بالصحة البيئية والتنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي. ويسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال برنامج للبحار الإقليمية. وكان مما اهتمت به خطة عمل منطقة البحر الأبيض المتوسط وخطة عمل منطقة البحر الكاريبي معالجة مسائل السياحة. وأقام مكتب الصناعة والبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تشاركات مثمرة مع اتحادات الصناعة على الصعيد الدولي لنشر المعلومات والأمثلة عن الممارسات البيئية الجيدة، وخصوصا عن قواعد سلوك الفنادق وإدارتها البيئية. وخططت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لعقد حلقتين دراسيتين إقليميتين في عام ١٩٩٦، واحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي والأخرى لهذه الدول في جنوب المحيط الهادئ. وسيكون من البنود الواردة في جدول أعمال الحلقتين الدراسيتين صلات السياحة بالزراعة والغابات ومصادر الأسماك^(٢٤).

باء - الهيئات الحكومية الدولية الأخرى

٧٢ - إلى جانب مجلس جنوب المحيط الهادئ للسياحة ومنظمة الكاريبي للسياحة، وهما هيئتان حكوميتان دوليتان نوقشت أنشطتهما أعلاه، شطبت منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي في تعزيز تنمية السياحة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. فقد ساعدت منظمة الدول الأمريكية الدول

الواقعة في منطقة البحر الكاريبي في إجراء عدة دراسات للسياسة العامة في مجال السياحة المستدامة. وساعد الاتحاد الأوروبي، في إطار ترتيبات التعاون القائمة، في تنفيذ عدد من مشاريع تنمية السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

سادسا - النتائج الرئيسية

٧٢ - تقدم السياحة فعلا إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي والعمالة وحصول النقد الأجنبي في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتوفر السياحة فرصة لمعظم هذه الدول للتنوع والنمو في المجال الاقتصادي.

٧٤ - فإذا نظرنا إلى المستقبل، وجدنا شواهد تشير إلى أن تنمية السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية ستخضع لاتجاهين عالميين راهينين. فأولا من المتوقع أن ينمو الناتج العالمي للسفر والسياحة بسرعة أكبر في الأعوام القادمة، متخطيا نمو الناتج الاقتصادي العالمي. ومن المنتظر أن يعزز هذا الاتجاه الاتجاهات السائدة الآن في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وثانيا ستتشكل تنمية السياحة في هذه البلدان على أساس تزايد الاهتمام بالسياحة التخصصية، وخصوصا سياحة الطبيعة التي يشجع عليها الوعي البيئي المتزايد، وازدياد الطلب على هذه السياحة. ويمكن إضافة اتجاه آخر إلى هذين الاتجاهين، وهو الاتجاه التصاعدي الواضح في الاحترار العالمي وارتفاع مناسيب البحار، وهو ما سيؤدي استمراره إلى آثار وخيمة على السياحة الجزرية.

٧٥ - ومن حيث مسار العمل في المستقبل، تجدر بالملاحظة النتائج التالية بشأن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية:

(أ) الجوانب الاقتصادية - ١٠ يعتبر تسرب الإنفاق المباشر للسياح عن طريق الواردات لتلبية احتياجات قطاع السياحة ذاته عاليا للغاية بصفة عامة في هذه البلدان؛ ٢٠ تتفاوت النفقات اليومية للزائر من بلد إلى بلد، وإن تكن منخفضة بوجه عام؛ ٣٠ ينطوي الاعتماد الزائد على السياحة على مخاطر عديدة، منها التعرض الشديد للصدمات الاقتصادية الدولية، وضعف الروابط فيما بين القطاعات، وهذا يؤدي، في جملة أمور، إلى تقليل المكاسب المحتملة من السياحة؛

(ب) الجوانب الاجتماعية - يمكن للتنمية السريعة للسياحة، وخصوصا السياحة الجماعية، أن تنتج عنها آثار اجتماعية ضارة واسعة النطاق في الجزر الصغيرة. وهناك مغزى بالغ لما يلي: ١٠ ينطوي استمرار الضغوط التضخمية على خطر التدهور الشديد في توزيع الدخل في الأسر المعيشية؛ ٢٠ تبلغ القدرة على التحمل اجتماعيا في الجزر الصغيرة حدود التسامح بسرعة مع ارتفاع نسبة الزوار إلى السكان المحليين، مما يتسبب في اكتظاظ الشواطئ والتلوث الضوضائي وتفاقم ازدحام المرور؛ ٣٠

يواكب النمو الطويل الأجل للسياحة الجماعية تزايد وقوع الجريمة وانتشار المخدرات والأمراض، ومنها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛

(ج) الجوانب السئية - يمكن للتنمية المكثفة للسياحة وللأنشطة السياحية، وخصوصا إذا افتقرتا إلى التخطيط والإدارة السليمين، أن تجرأ بسرعة بالغة أضرارا بيئية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأوضح الآثار تظهر في: '١' تدهور الأراضي وضياع التنوع الأحيائي البري والبحري؛ '٢' مستويات مرتفعة للتلوث من إلقاء نفايات صلبة وسائلة تأتي من الأنشطة السياحية في البر والبحر؛ '٣' تدهور المناطق الساحلية نتيجة التلغيم الكثيف للرمال وإزالة غابات شجر المنغروف وتدمير الحيويد البحرية المرجانية، وتآكل المناظر الطبيعية وإبادتها بسبب مرافق السياحة وما يرتبط بها من بنية أساسية؛ '٤' نقص المياه العذبة الذي يزيد منه الطلب عليها من جانب صناعة السياحة الكثيفة المياه، والإفراط في ضخ المياه الجوفية وما يترتب على ذلك من انخفاض منسوب المياه.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (A/CONF.167/9 و Corr.1 و 2) (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.L.18 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) ظلت المنظمة العالمية للسياحة تسعى إلى الحصول على اتفاق دولي بشأن كيفية تقدير إسهام السياحة في الاقتصادات الوطنية، واقترحت تصنيفا دوليا موحدا للأنشطة السياحية حلا لهذه المسألة. وقد اعتمدت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة هذا الاقتراح من حيث المبدأ.

(٣) الجداول موجودة في الوحدة الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية والتابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة. وتقدم هذه الجداول عند طلبها.

(٤) تقدير منظمة الكاريبي للسياحة، كما ورد في "احتياجات التمويل للسياحة الطبيعية وسياحة التراث في منطقة البحر الكاريبي" (واشنطن العاصمة، منظمة الدول الأمريكية، ١٩٩٥)، الصفحة ٣٩ من النص الأصلي.

(٥) "الاستثمار والتعاون الاقتصادي في قطاع السياحة في بلدان المحيط الهادئ الجزرية"، مجلة السياحة، العدد ١٣ (بانكوك، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٤)، الصفحة ١٦٧ من النص الأصلي.

(٦) جورج فاسيليوس، "دروس السياحة والتنمية المستدامة المستقاة من تجربة قبرص"، مسائل حاسمة في التنمية المستدامة للجزر الصغيرة النامية، دراسات التنمية العالمية، العدد ١ (هلسنكي، المعهد العالمي لبحوث التنمية الاقتصادية التابع لجامعة الأمم المتحدة، ١٩٩٥).

(٧) استنادا إلى بيانات وردت من السلطات الوطنية.

(٨) "الاحتمالات الاقتصادية للسفر والسياحة" (لندن، المجلس العالمي للسفر والسياحة، ١٩٩٥)، الصفحتان ٢٢ و ٢٣ من النص الأصلي.

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ١.

(١٠) إيريك بلومستين، "السياحة المستدامة في منطقة البحر الكاريبي - هل هي لغز؟"، تحرير مارك جريفيث وبشنودات برسود، السياسة الاقتصادية والبيئة - تجربة منطقة البحر الكاريبي (كينغستون بجامايكا، جامعة جزر الهند الغربية، ١٩٩٥)، الصفحات ٢٠٨ - ٢١٠ من النص الأصلي.

(١١) يستخدم تقرير الأمين العام عن حماية المحيطات وكل أنواع البحار، بما في ذلك البحار المغلقة وشبه المغلقة، والمناطق الساحلية وحماية مواردها الحية وترشيد استغلالها وتنميتها (E/CN.17/1996/3) مصطلح "المنطقة الساحلية" الوارد في جدول أعمال القرن ٢١. وهذا المصطلح مستخدم هنا حرصا على الاتساق ومنعا للتبس. والمصطلح المستخدم في برنامج عمل بربادوس هو "coastal zone".

(١٢) انظر تقرير التقييم الثاني الذي اعتمدته الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والتابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (روما، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥).

(١٣) "التقرير رقم ٩٦ لحلقة العمل التابعة للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية" (باريس، ١٩٩٤)، الصفحة ٢ من النص الأصلي.

(١٤) انظر: "تنمية السياحة المستدامة في بلدان المحيط الهادئ الجزرية" (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٢).

(١٥) جوى أ. دوغلاس، "السياحة الإيكولوجية: هل هي مستقبل منطقة البحر الكاريبي؟"، وردت في: الصناعة والبيئة (باريس، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مركز الأنشطة البرنامجية للصناعة والبيئة، ١٩٩٢)، الصفحة ٦٦ من النص الأصلي.

(١٦) "تنمية السياحة المستدامة في بلدان المحيط الهادئ الجزرية ...".

(١٧) تضم رابطة دول الكاريبي، التي أنشئت رسمياً في آب/أغسطس ١٩٩٥، جميع الدول الأعضاء في جماعة الكاريبي وغيرها من الجزر غير الأعضاء بمنطقة البحر الكاريبي ودول أمريكا الوسطى والجنوبية المجاورة.

(١٨) إدوارد إنسكيب، "تنمية السياحة المستدامة في ملديف وبوتان"، الصناعة والبيئة (باريس، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مركز الأنشطة البرنامجية للصناعة والبيئة، ١٩٩٢)، الصفحات ٢١ - ٢٤ من النص الأصلي.

(١٩) تستند المعلومات إلى بيانات وطنية قدمت إلى اجتماع الفريق الاستشاري المعني بالصحة البيئية وتنمية السياحة المستدامة في منطقة البحر الكاريبي، المعقد في ناسو بجزر البهاما في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

(٢٠) استناداً إلى معلومات وردت من السلطات الوطنية.

(٢١) مجلة السفر والسياحة، ١٩٩٤ (لندن، المجلس العالمي للسفر والسياحة/المركز العالمي لبحوث السفر والسياحة البيئية).

(٢٢) مدونات قواعد السلوك البيئي للسياحة، التقرير التقني رقم ٢٩ (باريس، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مركز الأنشطة البرنامجية للصناعة والبيئة، ١٩٩٥).

(٢٣) استناداً إلى بيانات مقدمة من هذه الوكالات لإعداد هذا التقرير.
